بحضور ٦٠ مشاركاً من صبر الموادم ووزارة الزراعة وجامعة صنعاء

ورشة عمل تعريفية بمشروع تنمية المحاصيل الحقلية والأعلاف في الزراعة المطرية

صنعاء/سبأ/..

بدأت في أمانة العاصمة أمس ورشة عمل خاصة بالتعريف بمشروع تنمية المحاصيل الحقلية والأعلاف في الزراعة المطرية بمديرية صبر الموادم بمحافظة تعز بمشاركة ٦٠ مشاركاً من المزارعين والمجالس المحلية والجمعيات والمرأة بمديرية صبر الموادم ووزارة الزراعة والري وجامعة صنعاء.

وتهدف الورشة التي ينظمها مركز الأصول الوراثية بكلية الزراعة بجامعة صنعاء على مدى يومين بالتعاون مع منظمة "ايديال" الفرنسية إلى تعريف المشاركين بأهمية مشروع تنمية المصادر الوراثية النباتية والحفاظ على الخبرات الزراعية المحلية في هذا الشأن من الاهمال والاندثار.

وفي حفل الافتتاح أشار الدكتور أمين الحكيمي مدير الأصول الوراثية بجامعة صنعاء إلى أهمية مشروع تنمية المحاصيل والأعلاف في مديرية صبر الموادم والذي يعد ضمن مشاريع تنمية القدرات الزراعية المستدامة التي تركز على الأصول الوراثية النباتية والمعارف والخبرات المحلية.

وأشار إلى أن هذا المشروع سينفذ بتمويل من برنامج المعونة الغذائية الفرنسية لمدة ثلاثة أعوام على يد فريق بحثي مكون من المزارعين والمرشدين والخبراء والفنيين الاكاديميين .. داعياً المشاركين إلى طرح الرؤى والتصورات لتنفيذ المشروع الذي سيكون له مردود على أبناء المديرية من خلال تحسين الدخل المادي لهم.

من جانبه تطرق المهندس عبدالحفيظ قرحش مدير عام وقاية النباتات بوزارة الزراعة إلى الجهود التي تبذلها الوزارة في سبيل الحفاظ على الأصول الوراثية للنباتات والاهتمام بالأراضي المطرية .. موضحاً بأن جميع مشاريع الزراعة صممت على أساس الأراضي المطرية حيث ان هناك ١٠ محافظات بدأت بالتوجه للزراعة في الأراضي المطرية.

فيما أشار الأخوان أحمد عبدالغني علي أمين عام المجلس المحلي بمديرية صبر وعبدالفتاح محمد سعيد عن المزارعين إلى أهمية المشروع في التعريف بالموارد الوراثية النباتية للوصول إلى تنمية زراعية مستدامة واعتبر المشروع بأنه سيكون له مردود ايجابي على المزارعين من خلال إنتاج محاصيل زراعية متنوعة وإحياء المعارف الزراعية وتبادل الخبرات بين المزارعين.

خلال العام الماضي:

١,٧ مليار ريال إيرادات ضرائب محافظة صعدة

صعدة/خالد السفياني

■ .. بلغت الايرادات الضريبية لمحافظة صعدة للعام ٢٠٠٤م مليار وخمسة وثمانين مليون وثمانمائة وأربعة وستين ألفاً وستة عشر ريالاً بزيادة عن الربط بمبلغ «٣٣٧,٨٣٤,٠١٦ ريال» وبنسبة ٢٣٪ وزيادة عن المقابل «٥٤٢,٤٨٠,٨٨٨ ريال» وبنسبة ٤٤٪.

ذكر ذلك لـ«الثورة» الأخ محمد حسين الحسيني نائب مدير عام مكتب الضرائب بمحافظة صعدة مشيراً أن الربط المحدد بلغ مليارا وأربعمائة وثمانية وأربعين مليون وثلاثين ألف ريال بينما بلغت الايرادات المتحققة للمقابل «العام الاسبق ٢٠٠٣م» ملياراً ومائتين وثلاثة وأربعين مليون وثلاثمائة وثلاثة وثمانين ألف ومائة وثمانية وعشرين ريال وهذا يعود إلى الجهود التي بذلت العام الماضي ٢٠٠٤م لانجاح وتطوير التحصيل الضريبي ومتابعة الايرادات من مختلف الجهات ذات العلاقة.

مشيراً أن ضريبة الاستهلاك الأخرى بلغت «١,٠٠٩,٥٣٨,٨٧٠ ريال» بزيادة عن الربط «٣١٣,٨١٣,٨٧٠ ريال» ونسبة ٤٥٪ وزيادة عن المقابل بـ«٤٢٣,١٣٢,٧٨٥ ريال» بنسبة ٧٢٪ بينما بلغت ضرائب المرتبات «٣٥٦,٧٠٦,٧٩٧ ريال» بعجز عن الربط بـ٣٧ مليون ريال وزيادة عن المقابل بـ٤٢ مليون ريال وبنسبة «+١٤٪» كما بلغت ضرائب الأرباح التجارية «٢٦٢,٨٥٨,٤٢٦ ريال» بزيادة عن الربط بـ٦٥ مليون ريال وبنسبة «+٣٣» وبلغت الزيادة عن المقابل ٦٨ مليون ريال بنسبة نمو «+٣٥٪».

وأشار أن المبالغ المحصلة تحت الحساب بلغت «٢٤٣,٤٤٦,٦٨٤ ضريبة أرباح» و«١٥,٦٤٦,٧٣٠ ريال مرتبات خاصة» و«١,٠٨٤,٠٩٠ ريال» و«٢,٢٠١,٩٣٩.. بينما بلغت الواردات في المنافذ الجمركية «علب، البقع» «٢٠٦,٤٤٨,٧٤١ ريال»، مشيراً إلى أن عملية التحصيل الضريبي تشهد تطوراً مستمراً وارتقاءاً سنوياً بحسب توجيهات الدولة في الإصلاح المالي والإداري ونتيجة للإيرادات العامة.

٢٣٨ مليون ريال ايرادات واجبات محافظة صعدة لعام ٢٠٠٤م

صعدة/خالد السفياني

حققت الادارة العامة للتحصيل الزكوي بمحافظة صعدة زيادة الربط والمقابل في ايراداتها المتحققه للعام المالي المنصرم ٢٠٠٤م حيث بلغت الايرادات المتحققه «٢٣٨,٣٧١,٢٠٠ ريال» بزيادة «٩,٧٠٣,٢٠٠ ريال» ونسبة نمو «٤٪» عن الربط وزيادة مبلغ «٢٨,٤٢٠,٨٢٥ ريالاً» ونسبة نمو «١٢٪» عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٣م.

اوضح ذلك لـ «الثورة» الاخ محمد حزام اليوسفي مدير عام ادارة الواجبات الزكوية بمحافظة صعدة مشيرا إلى انه بتعاون ودعم قيادة المحافظة والمجالس المحلية تم تحقيق نتائج ايجابية وزيادة في الايرادات للعام ٢٠٠٤م إلا ان هذه الزيادة المتحققه عن الربط والمقابل في الايرادات دون حجم التطلعات التي تنشدها الادارة العامة للواجبات الزكوية بالمحافظة في تطوير وتنمية الايرادات الزكوية وسعيها الدؤوب لدفع الايرادات وتطوير عملية التحصيل لهذه الايرادات بما يتناسب مع حجم الوعاء الزكوي في مختلف المديريات الـ ١٥ في المحافظة والذي لن يتحقق إلا بتفاعل أكبر وتعاون أفضل من القيادات التنفيذية والمجالس المحلية وجهات الضبط في المديريات مع المسؤولين والقائمين على عملية التحصيل الزكوي في مختلف المديريات للحد من عملية التهرب الزكوي والتحايل في دفع الزكوات المستحقة التي هي بمثابة واجبات مفروضة على المواطن مقابل حقوق ممنوحة من الدولة في مجالات التنمية والامن والرعاية الاجتماعية للاسر الفقيرة والمحتاجة التي تقدمها الدول وتعد الزكاة احدى مصادر هذه الرعاية ناهيك ان الزكاة حق مفروض للدولة شرعا وركن من اركان الاسلام لاتسقط مطلقا بالصدقات والانفاق الخيري وغيره من العمل الطوعي .

واشار مدير عام الواجبات الزكوية في محافظة صعدة .. الى ان المكتب وهو يتطلع لتعاون اكبر من مختلف الجهات ذات العلاقة في المديريات فانه يثمن النتائج الايجابية التي حققتها ادارة الواجبات الزكوية في مديرية سحار بتعاون الجهات المسؤولة في المديرية حيث بلغت الايرادات في هذه المديرية أكثر من ٤٩,٥ مليون ريال بزيادة تصل الى ١٠ ملايين ريال عن المقابل وزيادة ١٣,٥ مليون ريال عن الربط .. كما حققت رازح ٣٨ مليون ريال وحيدان ٣١ مليون ريال وساقين ٢٧ مليون ريال وغمر ١٩ مليون ريال ومجز ١٨ مليون ريال وصعدة ٢١ مليون ريال والصفراء ١١ مليون ريال ..ونتطلع لنتائج أفضل العام الحالي ٢٠٠٥م .

مشاريع استثمارية توفر فرص عمل لـ ١٢٧٤ شخصا في عدن

عدن/سبأ/

اظهرت الاحصائية السنوية الصادرة عن مكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن للعام الماضي ان ١٢٧٤ من العمالة الوطنية مؤهلين لشغل وظائف موزعة في / ٤٨ / مشروعا استثماريا سينفذ في عدن.

وذكرت الاحصائية ان / ٧٨٨/ من قوام القوى العاملة المذكورة تم توزيعها على القطاع الصناعي و / ١٢٧/ عامل في القطاع السياحي و / ٩٨/ عامل من قطاع الخدمات العامة والبقية منهم وزعوا على القطاعات الاستثمارية السمكية والتعليمية والصحية ٠

الجدير ذكره ان تلك المشاريع التي اجازها مكتب الاستثمار بعدن خلال العام الماضي لعدد من الاخوة المستثمرين بلغت قيمتها الاستثمارية مليار و ٩٤٢ مليون ٢٩٩ الف ريال.

اقتصاديات مجاورة

الترخيص لـ٤٥ مشروعا استثماريا في حجة

الحدىدة /سبأ/

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي تم الترخيص لها العام الماضي من قبل فرع الهيئة العامة للاستثمار بمحافظتي الحدىدة وحجة ٤٥ مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت ١٢ مليار و٧٩٥ مليون و٧٢٠ الف ريال .

واوضح المهندس صالح محمد دويل مدير فرع الهيئة بمحافظتي الحدىدة وحجة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان تلك المشاريع توزعت بواقع ٢٦ مشروعا في القطاع الصناعي و٨ مشاريع في القطاع السياحي و٧ مشاريع في القطاع الخدمي و٤ مشاريع في القطاع الزراعي.

فرص عمل جديدة لـ ١٢٧٤ شخصا في عدن

عدن/سبأ/

اظهرت الاحصائية السنوية الصادرة عن مكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن للعام الماضي ان ١٢٧٤ من العمالة الوطنية مؤهلين لشغل وظائف موزعة في / ٤٨ / مشروعا استثماريا سينفذ في عدن.

وذكرت الاحصائية ان / ٧٨٨/ من قوام القوى العاملة المذكورة تم توزيعها على القطاع الصناعي و / ١٢٧/ عامل في القطاع السياحي و / ٩٨/ عامل من قطاع الخدمات العامة والبقية منهم وزعوا على القطاعات الاستثمارية السمكية والتعليمية والصحية ٠

الجدير ذكره ان تلك المشاريع التي اجازها مكتب الاستثمار بعدن خلال العام الماضي لعدد من الاخوة المستثمرين بلغت قيمتها الاستثمارية مليار و ٩٤٢ مليون ٢٩٩ الف ريال.

وأكد مدير عام ضرائب المهرة «بان المكتب يجري او بصدد إجراء دراسة ميدانية لاستحداث فروع جديدة في المديريات التي لاتوجد بها فروع سابقة وتشهد نشاطات ضريبية وتجارية ومنها مديريات حصوين، وحوف، حيث سيتم قريبا تكليف مسؤولين لادارة عملها في تلك المديريات .

أكثر من ٤ مليارات ريال حجم الصادرات اليمنية عبر ميناء الحاويات

■ .. عدن/سبأ/

بلغ اجمالي قيمة الصادرات العام الماضي عبر ميناء الحاويات بعدن ٤مليارات و٦١٣مليون و٣١١ الف ريال.

واوضحت احصائية صادرة عن الميناء ان الصادرات اشتملت على الاسماك والقطن والحلويات وبعض المنتجات الوطنية الاخرى.

وكان الميناء استقبل العام الماضي ٣٣٤ناقلة حاويات من مختلف الموانئ العالمية افرغت نحو ٢٨٢الف و٣٨٥حاوية من مختلف الاحجام في ارصفة الميناء.

مليار ريال ايرادات مكتب الضرائب بالمهرة

المهرة/الثورة/ناصر الساكت

■ بلغت ايرادات مكتب الضرائب بمحافظ المهرة للعام المنصرم ٢٠٠٤م «١,٢٧٢,٩٦٠,٨٦٦» ريالاً ، بزيادة عن ربط الخطة بنسبة ٢٣٪ .

ذكر ذلك لـ «الثورة» الاخ/خالد يحيى الشهاري مدير عام مكتب الضرائب بالمهرة .

مشيرا الى ان هذه الايرادات موزعة على مختلف الجوانب، وان المكتب يبذل جهوداً كبيرة لتحقيق اعلى معدلات في الحصيلة الضريبية وفق تطبيق القوانين المنظمة لذلك في جميع انواع الضرائب سواء كانت المحلية منها او المركزية .

بعد اتفاق أوبك على سقف سعري جديد

وداعًا زمن البترول الرخيص!

القاهرة: خاص بالثورة:

■ كان الاجتماع الأخير لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" يقينا اعلانًا صريحا لنهاية عصر البترول الرخيص، وتغيير النطاق السعري الذي ينحصر بين (٢٢-٢٨) دولاراً للبرميل، وقد اتفق وزراء أوبك على ترك سقف الإنتاج دون تغيير لاقتناعهم بأن تحرك أسعار النفط إلى قرب ٥٠ دولاراً لا يعوق النمو، ولا يؤثر على الاقتصاد العالمي، وأنه السعر العادل بعد ارتفاع أسعار الطاقة في كل دول العالم المنتجة أو المستهلكة.

واعتبر خبراء اقتصاديون أن وزراء أوبك لم يستغرقوا وقتاً في اجتماعهم لاقتناعهم أن الحصص الحالية كافية، وثلاثت لديهم المخاوف من تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي العالمي، واعلنوا أن ارتفاع سعر النفط لن يؤدي لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، بل أنه حتى إن وصل سعر البرميل إلى ٦٠ دولاراً سيلعب ذلك دوراً صغيراً في التأثير على النمو.

وكشف د. حسين عبد الله "الرئيس الأسبق لهيئة البترول المصرية" أن دول أوبك لم تحدد نطاق سعري جديد، حتى لا تكون ملتزمة به، والارتفاع حدث لأسعار النفط في العام الماضي، وكان هذا سعر حقيقي وعادل، كما أن تذبذب الأسعار كبير فنجد سعر البرميل يقفز من ٦٠ إلى ٤٠ دولاراً أو ينخفض بنفس الدرجة، وهو فارق كبير، ولكن لم ينخفض البترول منذ ارتفاعه الأخير إلى الأسعار السابقة ما دون ٣٠ دولاراً، فقد انتهى عصر برميل البترول الذي ثمنه ٢٠ دولاراً، وفي صناعة البترول قول معروف، وهو أن أسعاره تتحرك مثل قفزة الضفدعة، بمعنى أنها تستقر لفترة طويلة حول مستوى معين ينام فيها العالم بحلم الوفرة البترولية ثم يستيقظ فجأة ليجد أن الحلم تبخر، وبالفعل أوشكنا على الانتهاء من عصر الوفرة البترولية، وخلال ١٠ سنوات سيتقلص عدد الدول البترولية في أوبك إلى النصف تقريبًا، وهذا يعني نهاية زمن البترول الرخيص، ودليل ذلك أن البترول لم ترتفع أسعاره لصدمة سياسية، كما حدث في ١٩٨٠م بعد الثورة الإيرانية، ووصل السعر إلى ٤٠ دولاراً، ثم عاد لينخفض في التسعينيات إلى مادون ١٠ دولارات، وروبيدًا روبيدًا عاود الارتفاع إلى سعر حددته الآلية السعرية لمنظمة أوبك بين (٢٢-٢٨) دولاراً، ومع زيادة التكلفة والاستثمارات ونضوب البترول من العالم، وغيرها من الأسباب أصبح البترول سلعة آخذه في التناقص، وكلما حدث ذلك تحدث قفزات الضفدعة، ولن يعود سعر البترول الرخيص، خاصة بعد أن حققت دول أوبك هذه المكاسب الضخمة، فقد بلغ صافي عائدات دول أوبك الإحدى عشر من صادرات النفط حوالي ٣٤٥ بليون دولار بنسبة ارتفاع ٣٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣م، وكانت تدفقات عائدات النفط حوالي ٦٠٠ مليون دولار إيراداً يومياً لدول الخليج من النفط، وقد اقتنع وزراء أوبك أن حجة المستهلكين بأن سبب تدهور وتباطئ الاقتصاد العالمي هو ارتفاع أسعار النفط غير صحيح، وأن السعر المناسب بين (٣٠-٤٠) دولاراً للبرميل، وأنه رغم ارتفاع الأسعار في الفترة السابقة لم يحدث أي تباطؤ للاقتصاد العالمي .. وعمومًا سوف يعقد الوزراء اجتماعًا في ١٦ مارس بإيران لتحديد مواقف أكثر ثباتًا حول قضية الأسعار.

عائدات ضخمة

● ويقول د.حمدي عبد العظيم "أستاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية": إن النفط هو أعلى وأهم سلعة استراتيجية في العالم، وإذا قارنا أسعاره مع أسعار السلع الغذائية أو المعادن سنجد أن أسعار بعض الغلال تقارب سعر النفط، وقد ارتفعت كل الأسعار عالميًا، ومن الطبيعي أن يرتفع سقف سعر للنفط أيضًا، وهناك قضية هامة أن عائدات النفط للدول البترولية كانت كبيرة، وشعروا أن هذا حق لهم، لأن الاقتصاد العالمي لم يتأثر، وحققت الدول العربية البترولية عائدات جيدة، حيث حققت المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة بنسبة ٣٥٪ منذ عام ٢٠٠٣م، وبالتالي فإن الزيادة في السعر والعائدات لم تبدأ من العام الماضي ٢٠٠٤م، والأمر نفسه حتى للدول من خارج أوبك، والتي حققت عائدات جيدة تسعى للحفاظ عليها، وأن يظل سعر سلة أوبك فوق ٤٠ دولاراً، خاصة وأن حجم الامدادات البترولية حسب حصص دول خارج واعضاء أوبك لا تزال كبيرة ومستوياتها مرتفعة لتلبية النمو المتزايد في الطلب العالمي، وفي عام ٢٠٠٤م بلغت عائدات (ايرادات) صادرات المملكة العربية السعودية البترولية ١١٥,١ بليون دولار ومتوقع أن تتراجع في العام الحالي ٢٠٠٥م إلى ١١٣,٨ حسب التعاقدات والاتفاقات، حيث انخفض السعر الذي وصل العام الماضي إلى ٦٠ دولاراً مقابل ٤٠ دولاراً للبرميل حالياً ايرادات قطر ١٣,٥ بليون ومتوقع أن تزيد إلى ١٣,٨ بليون دولار، والإمارات حققت ٣٠,٣ بليون، وليبيا ايراداتها كانت ١٨,١ بليون دولار، الكويت ٢٧,٤ بليون دولار، أما العراق فقد حققت إيرادات من صادراتها البترولية في عام ٢٠٠٤م حوالي ٢٠ بليون دولار متوقع زيادتها في العام الحالي ٢٠٠٥م لتصل إلى حوالي ٢٢ بليون دولار، وحققت الجزائر العام الماضي ايرادات ٢٢,٦ بليون دولار.

السبعة الكبار

● أما د.محمد شوكت "نائب رئيس هيئة البترول المصرية الأسبق" فقال: إن الدول المستهلكة حاولت السيطرة على السوق العالمية للنفط، وهناك بالفعل ٧ شركات عالمية كبرى تسيطر على النفط عالميًا، وهي التي تحدد سعر البيع في الأسواق بالنسبة للمنتجات، وبالطبع يحصلون على مكاسبهم، أما سعر الخام فمن حق الدول التي تشتري بعائداتها سلع أخرى أن تحصل على مكاسب عادلة، وقد حاولت الدول المستهلكة اتهام النفط بأنه الملوث الأول للعالم والبيئة، ثم اتهمت "أوبك" بالاحتكار، وأخيرًا اتهمت ارتفاع اسعار النفط بأنها سبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ولكن بعد الدراسات التي قامت بها دول أوبك تأكدت من عدم صحة هذه الادعاءات، وأن الهدف منها خفض الأسعار لتكوين مخزونات استراتيجية كبرى، حيث تعلم الدول المستهلكة أن بعد عشر سنوات سيقل البترول المطروح لأقل من نصفه لدى دول أوبك، ولن تبقى هناك دول بترولية سوى عدد قليل جدًا، سواء داخل أو خارج أوبك .. ونحن نتهم المضاربات البترولية، خاصة في بورصة نيويورك بأنها السبب وراء تذبذب الأسعار وارتفاع النطاق السعري لها، وما تقوم به أوبك من إبقاء للسقف السابق للإنتاج لا يأتي إلا بعد دراسة الامدادات الموجودة، وحاجة السوق وتلبية الطلب الموجود عالميًا، مشيراً إلى أن دول أوبك يخشون تمامًا تكرار سيناريو الانخفاض الكبير في الاسعار في ٩٧-١٩٩٨م، وانخفاض سعر البرميل في السابق إلى مادون عشرة دولارات، وهو ما عطل برامج التنمية في الدول البترولية (المنتجة)، وقد استوعبت كل الدول الدرس تمامًا وتريد الحفاظ على مكاسبها لإكمال برامجها الاقتصادية، وبالفعل فإن البترول إلى تناقص، وأكدت معظم الدراسات أن احتياطي البترول في العالم يكفي ٢٧ عامًا فقط، بل إن عدد الدول المنتجة للنفط سينخفض إلى النصف خلال عشرة أعوام فقط، وهو ما يعني زيادة أسعاره في المستقبل، فهذا بالفعل هو زمن البترول، حيث تتسابق الدول الكبرى على توفيره وتكوين أكبر مخزون ممكن منه، وذلك بأقل أسعار ممكنة، وبالتالي فإن هذه السلعة الاستراتيجية التي يتوقف عليها العالم، وتشن من أجلها الدول الحروب، أن لها أن تودع زمن البترول الرخيص مع زيادة دور النفط، والذي يلعب دوراً كبيراً كسلاح فعال، كما حدث في حرب ١٩٧٣، كما أن الزيادة الاستراتيجية للنفط تزيد مع تزايد السكان وزيادة الاحتياج للطاقة، ولكن برغم كل ذلك فإن الأسباب لوصول السعر لأرقام قياسية كان سببه العام الماضي تدهور الاوضاع في العراق التي تمتلك ثاني أكبر مخزون بترولي في العالم وقيام المقاومة بتفجير النفط بمعنى أن الارتفاع كان له تبريرات سياسية وأسباب حقيقية، وعندما انخفضت أسعار النفط لم تنخفض بهذا الحجم الكبير الذي ارتفعت به، كما أن مستقبل البترول العراقي بعد الانتخابات العراقية لا يزال غير معروف، رغم أن العراق يملك ١٠٠ مليار برميل من النفط تبلغ قيمتها في الأسواق ما يقرب من ٣ تريليونات دولار.

● ويرى طارق حجي "خبير البترول": أن الأسعار بالنسبة لأي سلعة في العالم مرتبطة بالطلب أو العرض والطلب، ونتيجة لازدياد الطلب ترتفع الاسعار، ومع زيادة سكان العالم يتزايد الطلب، ولكن هناك أسباب أخرى بدليل أنه يوجد فائض يومي يتجاوز مليوني برميل تبحث عن مشتري في فترة سابقة، وكانت الأسعار مع ذلك ترتفع بالنسبة للنفط، وذلك لأسباب سياسية وأمنية ومخاوف وعوامل نفسية، خاصة أن مستوى الاحتياجات الاستراتيجية في الدول الكبرى تتناقص كل فترة، والأهم من هذا وذاك هو أن بترول العالم والاحتياطي سيقل بشكل كبير خلال ١٠ سنوات، وسوف ينتهي البترول كمنتج في العديد من الدول البترولية الصغيرة، حيث سينضب البترول فيها، ومع ذلك فإن عودة العراق للسوق البترولية بصفتها عضوًا في أوبك سيساعد كثيرًا على تحسين النفط، وإذا لم تتم اكتشافات جديدة، وظل الاستهلاك الحالي كما هو أو زاد الاستهلاك بمعدل ٥٪ فإن البترول لن يبقى سوى ١٥ سنة فقط.